

## القصد الجنائي في تبديد المحجوزات

• قول الحارس للمحضر " إن الشئ المحجوز لا يمكن بيعه و إنه لا يسلم فى بيع الشئ المحجوز مهما كان " - هذا القول يفيد توفر القصد الجنائي فى جريمة التبديد لأن فيه معنى الإمتناع عن تقدير الشئ المحجوز للبيع أو الإرشاد عنه.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٢ ق جلسة ٣٠ / ١١ / ١٩٣١ ص ٣٦٣

• إن من المتفق عليه أنه يكفى لإعتبار الشخص مبدداً أو مختلساً فى حكم المادة ٢٩٦ أو المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات أن يكون قد أخفى الشئ المحجوز عليه أو نقله من مكانه بقصد منع التنفيذ عليه أو إقامة العوائق فى سبيل ذلك التنفيذ. وإستظهار رغبة المتهم فى عرقلة التنفيذ مما يدخل فى سلطان محكمة الموضوع، إذ ما دامت هى المطالبة بالحكم فى الدعوى على أساس الوقائع المكونة لها و الأدلة القائمة فيها، فإن لها و لا شك أن تستظهر ما بطن من خوافيها بحسب ما يؤدى إليه تقديرها، و تستنتج الرأى الذى تراه أقرب إلى الحقيقة بحسب إعتقادها.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤ ق جلسة ٣٠ / ٠٤ / ١٩٣٤ ص ٣٢٢

• إن ركن القصد الجنائي فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها يعتبر متوافراً متى نقل الشئ المحجوز عليه من مكانه بنية إخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين.

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٦ / ٠٤ / ١٩٣٤ ص ٣٠٨

• لا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه صراحة سوء نية مختلس الأشياء المحجوز عليها، بل يكفى أن يكون فى عبارته ما يدل على هذا المعنى. فإذا إقتصر الحكم فى هذا الصدد على قوله " إن المتهم إمتنع عن تقديم الشئ المحجوز عليه للمحضر يوم البيع دون إبداء أى عذر " فهذا كاف فى إثبات توفر القصد الجنائي، لأن الإمتناع على هذه الصورة يحمل فى ثناياه سوء النية، و يدل على رغبة المحجوز عليه فى عرقلة التنفيذ و الحيلولة بين الحاجز و الحصول على حقه.

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤ ق جلسة ٠٢ / ٠٤ / ١٩٣٤ ص ٣٠٧

• تتم جريمة الإختلاس إذا إمتنع المحجوز عليه عن تقديم المحجوزات للبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها. و الفصل فى توافر هذا القصد من الأمور الموضوعية يستخلصه قاضى الموضوع من كل ما يؤدى إليه.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٨ ق جلسة ١٠ / ٠١ / ١٩٢٨ ص ١٤١

• إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم فى إختلاس القصب المملوك له و المحجوز عليه إدارياً نظير الإيجار المستحق عليه لوزارة الأوقاف مستفاداً منه أن العرف جرى على تسليم حاصلات القصب بعد حصده لشركة السكر، و غير مفهوم منه أن المتهم كان قصده من تسليمه إلى الشركة إختلاس القصب المحجوز، و غير ثابت من عبارته أن أحداً غير الحاجزة قد إستولى على جزء من المحجوز ذاته أو من قيمته، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه لعدم إمكان إستخلاص القصد الجنائى لدى المتهم من الواقعة كما هى ثابتة به.

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٥ / ٠٢ / ١٩٤٦ ص ١١٥

• متى كان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة المتهم على أن الصراف قد بحث عن الأشياء المحجوزة فى محل الحجز فلم يجدها، فإنه لا يكون له جدوى مما يثيره فى طعنه من أن المحكمة دانتة رغم دفاعه بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع، ما دام الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع وجود المحجوزات، و كان الدفع بعدم العلم بيوم البيع محلّه أن تكون الأشياء المحجوزة ما زالت موجودة و أنه لم يقصد عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٢٤١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٠٨ / ٠٢ / ١٩٥٤ ص ٣١٥

• إن القصد الجنائى فى جريمة إختلاس أشياء محجوزة يتحقق بمجرد إخفاء هذه الأشياء و عدم تقديمها للصراف فى اليوم المحدد لبيعها بقصد منع التنفيذ عليها، و لا يلزم أن يتحدث الحكم عن هذا القصد إستقلالاً إذا كان ما دون فيه قاطعاً فى ثبوته.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١ / ٠٤ / ١٩٥٥ ص ٨٢٤

• جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان المتهم لم يتصرف فيها بالفعل.

الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ٠١ / ١٩٥٦ ص ٧٤

• يتطلب القصد الجنائى فى جريمة تبديد المحجوزات فوق توفر العلم باليوم المحدد للبيع قيام نية خاصة هى نية عرقلة التنفيذ، و من ثم فإن مطالبة المتهم بتقديم المحجوزات للبيع فى يوم لم يكن له به علم سابق و عجزه عن تقديم بعضها فى ذلك اليوم مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائى كما يتطلبه القانون ولا يدل بذاته على إنصراف نية المتهم إلى عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٥٧ ص ١٠١١

• ما دفع به المتهم من عدم مسئوليته عن تبديد المحجوزات إستناداً إلى أن الدائرة قد إستولت عليها بغير علم منه أو رضى هو دفع - لوضح - لإمتنع به القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ، و لما كان ما ذكره الحكم لا يصلح رداً على هذا الدفع فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الموجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٠٧ / ٠٣ / ١٩٦٠ ص ٢١٠

• يجوز لمدوب الحجز - عملاً بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - إذا لم يجد فى مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم - وهو المدين المحجوز عليه - كان حاضراً وقت توقيع الحجز و أن مندوب الحجز عينه حارساً بعد أن خاطبه شخصياً فإمتنع، غير أنه لم يعتد برفضه و ترك المحجوزات فى حراسته - كما أثبت الحكم فى حقه أنه إمتنع عن تقديم تلك المحجوزات فى اليوم المحدد لبيعها مع علمه به و بقصد عرقلة التنفيذ، فإنه يكون صحيحاً فيما إنتهى إليه من إدانته بجريمة التبديد؟.

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٠٢ / ٠٤ / ١٩٦٢ ص ٢٨٣

• لم يشترط القانون فى إختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها الحارس، بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إختلاس أشياء محجوزة إستناداً إلى ما خلص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٠٣ / ١٢ / ١٩٦٢ ص ٨٠٢

• إستقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٠ / ٠٥ / ١٩٦٨ ص ٥٨٥

• المحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها ما دام فيما أوردته من وقائع ما يكفى لإستظهاره كما هو معرف به فى القانون. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص قصد الطاعن فى الإضرار بالمطعون ضدها من عدم محافظته على المحصول المحجوز عليه و المعين حارساً عليه و عدم تقديمه للبيع فى اليوم المحدد لذلك، ملتفتاً عن دفاعه بتلف المحصول بإطراحه الشهادة الإدارية لعدم إطمئنائه إليها و إستخلص سوء نية الطاعن من وقوفه عند حد إستصدار الأمر القضائى بجنى المحصول و قيامه بجنية دون إستصناعه مع إمكانه القيام بذلك فى المصنع الذى يديره و يستأجره من المسئول عن الحقوق المدنية - المدين المحجوز عليه - للمحافظة عليه و إنتهى فى إستخلاص سائح إلى مساءلته عن عرقلة تنفيذ البيع فإن ما أثبته الحكم كاف فى الرد على دفاع الطاعن بتلف المحصول و فى إستظهار القصد الجنائى فى جريمة التبديد.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤ / ٠٢ / ١٩٧٢ ص ١٧٧

• يتوافر ركن القصد الجنائي فى جريمة التبيديد متى نقل الشئ المحجوز عليه من مكانه بنية إخفائه عمن تعلق حقهم به من الدائنين.

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧ / ٠٢ / ١٩٧٥ ص ١٥٨

• من المقرر أن المحكمة غير مكلفه بالتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي فى جريمة تبيديد الأشياء المحجوز عليها ما دام أن فيما أوردته من وقائع ما يكفى لإستظهاره كما هو معرف به فى القانون. و لما كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إستخلص قصد الطاعن فى الأضرار بالدائنة الحاجزة مما أوردته فى مدوناته من أن " التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله مما ثبت من محضر الحجز التنفيذى و مما أثبتته المحضر بمحضر التبيديد من أنه إنتقل فى اليوم المحدد لإجراء بيع المحجوز عليه فلم يجده بمكان الحجز الأمر المعاقب عليه عملاً بمادة الإتهام " مما مضاهه أن الحكم قد خلص إلى أن الطاعن لم يقدم المحجوز عليه للبيع عن عمد بقصد عرقلة التنفيذ و الإضرار بالدائنة الحاجزة فإن ما يثيره الطاعن فى شأن خلومدونات الحكم من التدليل على توافر القصد الجنائي لديه يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٦ / ٠٥ / ١٩٧٥ ص ٤٦٥

• جريمة تبيديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق بإختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الإرشاد عنها بنية الغش أى بقصد الإعتداء على أوامر السلطة العامة و المساس بحقوق الدائن الحاجز - لما كان ذلك - و كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن فى شأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع و رد عليه فى قوله " أن تعمد المتهم إستصدار أمر بنقل المحجوزات إلى عنوان لا وجود له على الطبيعة و إعلان المجنى عليه يقطع بذاته بتوافر قصد عرقلة التنفيذ فى حقه - و كان ما ذهب إليه الحكم صحيح فى القانون إذ أن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة التى دين بها الطاعن يتوافر أركانها بمجرد العمل على منع التنفيذ عليها أو وضع العوائق فى سبيل التنفيذ و لو كان ذلك فى شكل إجراء قضائي لم يتخذ المدين المحجوز عليه لىتستر وراء القانون فى إقراره جريمته إذ إستصدر

الطاعن الأمر على عريضة رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بنقل المحجوزات إلى منزله و أعلن الدائن الحاجز بهذا العنوان وثبت من الإعلان الذى أجراه المحضر فى يوم ٤/١٢/١٩٧٤ بأن العنوان - الذى نقلت إليه المحجوزات - لا وجود له على الطبيعة فإن تحايل الطاعن بإتخاذ هذا الإجراء لم يكن الغرض منه الإعرقله التنفيذ على المحجوزات و ضياع حق الدائن الحاجز و يكون ما أثاره الطاعن بشأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع غير سديد

الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٩ ص ٩٤٧

٠ لا يشترط القانون لقيام جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة و توافر القصد الجنائى فيها أن يبدها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقله التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٠٥ / ٠٢ / ١٩٧٣ ص ١٢٦

٠ من المقرر أن مجرد إخلال الطاعن بما فرضه عليه عقد الوديعة من إنتماه بالمحافظة على المنقولات لحين ردها لا يفيد بذاته ارتكابه جريمة التبيد ، بل لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سواء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليها.

الطعن رقم ٢٢٤١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٠٦ / ٠٥ / ١٩٩٣ ص ٤٥٠

## القصد الجنائي فى الشهادة الزور

• الحكم على شاهد الزور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التى أدت الشهادة فيها و موضوع هذه الشهادة، و ما غير الحقيقة منها، و تأثيرها فى مركز الخصوم فى الدعوى، و الضرر الذى ترتب عليها أو المحتمل ترتبه عليها و أن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد و سوء نية، فإذا هولم يبين ذلك كان ناقصاً فى بيان أركان الجريمة نقصاً يمتنع معه على محكمة النقض إماكن مراقبة صحة تطبيق القانون، و يتعين إذن نقضه.

الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣ ق جلسة ٢٢ / ٠٥ / ١٩٣٣ ص ١٨٤

• لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر شهادة الطاعنين بالجلسة شهادة كاذبة قصداً منها إفلات المتهمين فى الجنابة من العقاب، و صمما على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة، و كانت المحكمة قد اطمأنت إلى مغايرتهما الحق و تأييد الباطل بعد حلف اليمين و ذلك بقصد تضليل القضاء و محاباة المتهمين، فإن الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التى دان الطاعنين بها و أورد فى شأنها بياناً كافياً سائغاً.

الطعن رقم ٦٢٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٠٣ / ٠٣ / ١٩٩٦ ص ٣٠٤

• القصد الجنائي فى شهادة الزور هو قلب الحقائق أو إخفاؤها عن قصد و سوء نية. و يعتبر هذا القصد متوافراً متى كذب الشاهد ليضل القضاء بما كذب فيه.

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٦ ق جلسة ٠٢ / ١١ / ١٩٣٦ ص ١

• إذا قرر الشاهد - لمتهم أو عليه - ما يغير الحقيقة بإنكار الحق أو تأييد الباطل، و كان ذلك منه بقصد تضليل القضاء، فإن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور.

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٠ / ٠٤ / ١٩٤٢ ص ٦٤٧

• يشترط القانون لمسؤولية الشاهد زوراً جنائياً قصده إلى الكذب و تعمده قلب الحقيقة، بحيث يكون ما يقوله محض إفتراء فى مجلس القضاء و بسوء نية - فإذا كان الحكم قد نفى

هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنهما إنما شهدا بما تنطق به شواهد الحال و ظاهر  
المستندات فإن المحكمة إذ قضت ببراءة الشاهدين من جريمة شهادة الزور لم تخطئ في تطبيق  
القانون

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٠٢ / ٠٦ / ١٩٥٩ ص ٦١٢

• من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى  
التي أديت الشهادة فيها، و موضوع هذه الشهادة، و ما غير في الحقيقة فيها، و تأثيرها  
في مركز الخصوم في الدعوى، و الضرر الذي ترتب عليها، و أن الشاهد تعمد قلب الحقائق  
أو إخفاءها عن قصد و سوء نية و إلا كان ناقصاً في بيان أركان الجريمة نقصاً يمتنع معه على  
محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون - و كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التي  
سمعت فيها الشهادة، و أثر مغايرة الحقيقة في أقوال الطاعن أمامها على مركز المتهم الأصلي في  
الدعوى و لم يستظهر تعمد الطاعن قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد و سوء نية بقصد تضليل  
القضاء. فإنه يكون قاصراً عن بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها

الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٠٣ / ١٩٧٦ ص ٣٤٠

• متى كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - حصل واقعة الدعوى بما  
مجمله أن النيابة العامة إتهمت..... بأنه "أولاً" يشتغل ببيع المواد الغذائية "لحوماً" دون  
أن يحصل على شهادة صحية، "ثانياً" عرض للبيع لحوماً مكشوفة مما يجعلها عرضة للتلوث.  
وقام الإتهام إستناداً إلى محضر محرر بمعرفة الطاعن بصفته مراقباً صحياً. و قد أنكر "  
المتهم الأصلي في الدعوى " ما نسب إليه و قرر بأنه لا يعمل جزاراً وإنما يشتغل بالزراعة و علل  
ما أثبتته الطاعن بمحضره إلى وجود نزاع بينهما بخصوص ثمن أرض إشتراها منه. و بعد أن  
سمعت محكمة أول درجة شهادة الطاعن التي أصر فيها على ما أثبتته في محضره و جهت إليه  
تهمة الشهادة الزور و قضت بإدانته و تبرئة " المتهم الأصلي " مما نسب إليه. و أمام المحكمة  
الإستئنافية شهد شيخ الخفراء و شيخ البلدة بأن " المتهم الأصلي " وإن كان يشتغل بالزراعة إلا